مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف خاص
عن بيداغوجيا الإدماج

- الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة المستقبل
- البرنامج الاستعجالي بعد سنة من التفعيل !!!
- مشكل العنف المدرسي في المغرب
- تنمية وتطوير مهارة القراءة وزيادة الاستيعاب
- المدرسة والتنشئة الاجتماعية
- العلاقات التربوية بين المعلم والمتعلم

العدد الخامس والأربعون -أكتوبر 2010

البرنامج الاستعجالي....
بعد سنة من التفعيل !!!

إعداد: لحسن مادي *

تقديم

عرف المغرب منذ استقلاله عدة إصلاحات في مجال التربية والتعليم تروم كلها مواجهة مجموعة من الاختلالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية في مختلف جوانبها. وإذا كانت هذه الإصلاحات قد حققت مجموعة من النتائج، خاصة على المستوى الكمي (نسبة التمدرس، نسبة البنايات، نسبة المتخرجين من المدارس والمعاهد العليا....)، فإن الجانب الكيفي (والذي يتجلى في نوعية الخدمات التي تقدمها مؤسسة التربية والتكوين لزبنائها وفي إمكانية الاستجابة لسوق الشغل ومدى ضمان إدماج المتخرجين في الحياة العملية ...)، لازال في حاجة ماسة إلى عناية كبيرة واعتماد مقاربة جديدة تتميز بالجرأة والموضوعية وبعد نظر بعيدا عن التسويات والحلول الظرفية المتجاوزة والتي غالبا ما يطغى عليها الارتجال.

إن التعليم هو العمود الفقري لكل مشروع تنموي. هو المحرك الأساس الذي تعتمده الدول لتحقيق النقلات النوعية الهادفة إلى الرقي والتقدم وبناء مجتمع الديمقراطية والمعرفة وتكافؤ الفرص. لذا فكل تهاون أو تخاذل أو تباطؤ في إدخال إصلاحات في وقتها المناسب تؤدي، لامحالة، إلى نتائج وخيمة تمس مختلف القطاعات الإنتاجية في المجتمع. لذا فالاهتمام المستمر بالتعليم هو في حقيقة الأمر اهتمام بالإنسان باعتباره طاقة يجب استثمارها عبر نوعية التربية والتكوين من أجل الرقي بالمجتمع قصد تحقيق رفاهية عناصره.

فالتعليم، عبر مختلف الكفاءات التي يسعى إلى بنائها لدى مختلف شرائح المجتمع كل

---

* أستاذ باحث في علوم التربية.

حسب قدراته وإمكاناته واهتماماته هو مصدر غناء ووعي وتوسيع قدرات المشاركة والاختيار باعتبارهما الدعامتان الأساسيتان للانخراط في مجتمع العولمة بمختلف تمظهراته. لذلك فلا يجب التعامل معه باعتباره مجموعة من العمليات الإدارية التي يجب أن تنجز، ولكن باعتباره رهان، وفي نفس الوقت، تحدي قصد التطوير والارتقاء بالمجتمع في مختلف جوانبه في أفق تحقيق كرامة الإنسان، المتمثلة في العيش الكريم، وترسيخ قيم المواطنة والتضامن والتسامح وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان ونبد العنف.

ومن هذا المنطلق يمكن فهم ما جاء في خطاب العرش الذي ألقاه جلالة الملك يوم الجمعة 30 يوليوز 2010 في موضوع التعليم، حيث قال جلالته:

«... ويظل العائق الثالث، بل التحدي الأكبر، هو تأهيل الموارد البشرية. وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال. وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي، الذي طالما واجه عراقيل ديماغوجية، حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف طاقات الدولة، ومواهب الفئات الشعبية، في أنماط عقيمة من التعليم، تنذر بجعل رصيدنا البشري عائقا للتنمية، بدل أن يكون قاطرة لها. »

والسؤال المطروح حاليا، بعد الاستماع إلى خطاب العرش، هو كالتالي:

هل مضامين البرنامج الاستعجالي المطبق حاليا والنتائج المتوصل إليها تسير وفق ما جاء في هذا الخطاب أم على المعنيين بأمر التربية والتكوين ببلادنا «التحلى بالجرأة والإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.»

وبالتالي لإنقاذ منظومتنا التربوية من الكبوات المتتالية التي حالت دون التفعيل الأمثل للإصلاحات وجعل المنظومة التعليمية قاطرة للتنمية، بدل العكس، تقوم بمهمتها في مجتمع مغربي يعرف دينامية سريعة وقوية وتحولات جوهرية منذ بداية الألفية الثالثة، فالأمر يتطلب بداية إزالة العراقيل الديماغوجية التي تحول دون الوصول إلى الغايات المسطرة سلفا لكل إصلاح.

برنامج استعجالي لإنقاذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

من بين الانتقادات الموجهة للميثاق الوطني للتربية والتكوين هو البطء في تحقيق المرامي والغايات التي أعلن عليها وأن الأجرأة الفعلية للميثاق، رغم مرور عشر سنوات على دخوله حيز التنفيذ، لم يتبلور في إنجازات فعلية داخل المؤسسات التعليمية. ومن هذا المنطلق يمكن فهم مسوغات وضع برنامج استعجالي يروم التعجيل بتنفيذ هذا الميثاق. وفي هذا السياق نقرأ في مضامين البرنامج الاستعجالي الصادر عن وزارة التربية الوطنية ما يلي:

«...وإذا كانت الأهداف والغايات المسطرة في الميثاق، الذي انطلق تفعيله منذ سنة 2000 ، تعبر عن انتظارات ومطالب المجتمع المغربي؛ إلا أنه بالرغم من إشراف العشرية الأولى للإصلاح على نهايتها، ومع اعتبار الاهتمام الخاص الذي حظي به قطاع التربية والتكوين من مختلف الهيئات المجتمعية، والمجهودات المبذولة والإنجازات الملموسة في العديد من المجالات، فإن عددا من الاختلالات والانتظارات مازالت قائمة.

وأمام هذه الوضعية المفارقة، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية لخريف سنة 2007 ، بإعطاء تعليماته السامية للحكومة الجديدة لبلورة برنامج استعجالي، يتغيأ تسريع وتيرة إنجاز الإصلاح خلال الأربع سنوات المقبلة . وهكذا، تم الالتزام بتقديم خارطة طريق تحدد، بصفة دقيقة وملموسة، برنامج تسريع وتيرة إنجاز إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وضمن هذا السياق، وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا طموحا ومجددا، يمتد على مدى أربع سنوات، يستمد مرجعيته من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ويروم إعطاء الإصلاح «نفسا جديد» .»

وهكذا فمن أجل تسريع وثيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر والبحث العلمي، برنامجا استعجاليا طموحا ومجددا يمتد على مدى أربع سنوات 2009 - 2012. وقد اعتمدت في صياغة هذا البرنامج عدة مصادر:

أولها التوجيهات الملكية حول التربية والتكوين والمتضمنة في عدة خطب ملكية،

تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية بالمغرب الصادر سنة 2005،

التقرير الوطني الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها الصادر من طرف المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008،

تقارير المجالس الإدارية التي تعقدها الأكاديميات كل سنة،

التقارير التقويمية الدورية للوزارة وللأكاديميات.

المبدأ الأساس الذي ارتكز عليه تصور ووضع البرنامج الإستعجالي:

يرتكز البرنامج الاستعجالي- حسب الوثائق الوزارية- على مبدأ جوهري موجه، يقوم على: جعل المتعلم في قلب منظومة التربية

والتكوين، وتسخير باقي الدعامات الأخرى لخدمته، من خلال توفير:

تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية التي تتيح للتلميذ فرص التفتح الذاتي؛

مدرسين يعملون في ظروف مواتية وعلى إلمام واسع بالطرائق البيداغوجية اللازمة لممارسة مهامهم؛

تجهيز وتأهيل مؤسسات تعليمية ذات جودة ، توفر للتلميذ ظروفا تربوية مناسبة لتحقيق تعلم جيد.

وانسجاما مع التوجهات التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 ، يقترح البرنامج الاستعجالي خطة عمل تتوخى تحقيق أربعة أهداف أساسية، تمثل مجالات التدخل ذات الأولوية، وهي :

1 - التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة .

2 - حفز روح المبادرة والتفوق في المؤسسات الثانوية وفي الجامعة .

3 - مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية.

4 - توفير وسائل النجاح.»

التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة: وربط ذلك بتعميم التعليم

الأولي. مما يتطلب تطبيق قانون الإلزامية، عبر مقاربة إرادية تتيح إمكانية تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات، بنسبة تقارب 100 %، مع ضمان استمرار تمدرسهم إلى حين بلوغهم 15 سنة من العمر، على الأقل.

ولهذه الغاية، سيتم تدقيق مفهوم العرض التربوي الخاص بالتعليم الإلزامي وتفعيل كل الدعامات، الكمية

منها والنوعية، من خلال جملة من الإجراءات والتدابير العملية،تتعلق بتنمية العرض في

مجال التعليم الأولي، وبتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، لتغطية مجموع التراب الوطني، و إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية، قصد توفير ظروف ملائمة للتعلم، وبلورة تدابير كفيلة بإعمال مبدأ من المنظومة التربوية)الفتيات، والأطفال ذوي الحاجات الخاصة، والأطفال في » المقصيين « تكافؤ الفرص لفائدة وضعية هشة... (،وكذا باعتماد مقاربة فعالة لضمان النجاح المدرسي، ومحاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة، والارتقاء بالرياضة المدرسية والتربية البدنية، والعمل على مراجعة المناهج وتطوير العدة البيداغوجية لتحسين جودة التعلمات، وإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في سيرورة التعلمات،مع الاهتمام بتحسين مردودية نظام التقويم والإشهاد، و دعم جودة الحياة المدرسية ،الذي يتطلب وجوبا الاهتمام بالصحة المدرسية وتوفير الأمن الإنساني بالمؤسسات التعليمية.

حفز روح المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية وفي الجامعة:

فأهمية تفعيل مبدأ إلزامية التمدرس إلى حدود سن 15، تفرض تشجيع التمدرس وتنميته، إلى ما بعد هذه السن، على مستوى الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، من خلال اتخاذ التدابير الضرورية لتأهيل العرض التربوي في الثانوي التأهيلي، وتشجيع التفوق به، وتحسين العرض في التعليم العالي، لأجل تسهيل عملية الالتحاق به ، والارتقاء بالبحث العلمي.

مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية: من خلال دعم كفاءات الأطر التربوية، وتمكينها من تأطير جيد، وإعادة الاعتبار لمهنة التدريس، مما يستدعي تعزيز آليات التأطير والتفتيش التربوي بالتعليم المدرسي، وترشيد تدبير الموارد البشرية،و إرساء حكامة مسؤولة، تضمن قيادة فعالة للمنظومة، وتستشرف حسن التخطيط،وإدماج مقاربة النوع، تجسيدا لقيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى واجب وضع نظام معلوماتي عصري وناجع لتدبير المنظومة.

كما يمثل التحكم في اللغات، باعتباره عنصرا أساسيا في النجاح المدرسي والاندماج المهني، إشكالية أفقية حاسمة، أضحى الانكباب على معالجتها من المسائل الملحة اليوم، من خلال تحديث أساليب تعلم اللغة العربية ، وإتقان اللغات الأجنبية، والارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية.

ويتحتم كذلك، وضع نظام ناجع للإعلام و التوجيه التربوي، يضمن الانسجام بين مخرجات المنظومة وحاجيات التطور الاقتصادي والعلمي وسوق الشغل.

توفير وسائل النجاح : والتي تتطلب ترشيد الموارد المالية وضمان استدامتها، وتدشين ورش كبير للتواصل والتعبئة حول المدرسة ، من خلال اعتماد استراتيجية تواصلية محكمة، تواكب البرنامج الاستعجالي و تضمن تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء ، حيث سيتم تطوير وتنويع آليات التواصل، لتشمل مختلف الفئات المستهدفة، والفضاءات التربوية و المؤسسية، والعمومية.

فهو بهذا المعنى ليس إصلاحا جديدا ولا هو إعلان مبطن بموت الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولكنه مقاربة جديدة من أجل تحقيق مضامين هذا الأخير. إن ما يميز المخطط الاستعجالي هو التحديد الدقيق لمكوناته: تحديد دقيق للأهداف وللعمليات الضرورية لتحقيق كل هدف وكذا للفترة الزمنية التي ستنفذ فيها كل عملية وللجهات المسؤولة عن تتبع تنفيذها وللغلاف المالي المطلوب وكذا للنتائج المنتظرة من كل عملية. إنها إذن مجموعة من الإجراءات الواضحة التي تتغيا التحكم المعقلن والمضبوط في مكونات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي مساره قصد تحقيق أمثل لغاياته.

خلاصات تقارير وطنية رصدت حالة المنظومة التعليمية:

تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية بالمغرب

من بين الخلاصات الأساسية المسجلة في هذا التقرير: أن مغرب 2005 يوجد في مفترق الطرق، ويتعين عليه أن يختار بوعي كبير بين طريقين متناقضين لا ثالث لهما:

فإما الركون عند معالجة القضايا الحيوية للبلاد إلى ممارسات ومقاربات أبانت، من خلال نتائج التقرير، أنها غير فعالة في ربح رهانات الألفية الثالثة ومواجهة تحديات العولمة مما سيدفع بالبلاد « نحو دائرة مغلقة من التراجع والانكماش، ويقود إلى وضعية غير متحكم فيها»

وإما الانخراط في المشروع المجتمعي الذي يشيد، ولكن بمنظور جديد للمستقبل، وبمقاربات أصيلة لتفعيله؛ مما يقتضي الإيمان القوي بأن تشييد مستقبل أفضل ممكن ولكن على أن يتم استشراف هذا المستقبل بالإرادة والذكاء والفعالية وبثقة من خلال مقاربة توفق ما بين التقييم الذاتي والصرامة، وما بين الإرادية وموضوعية الرؤية.

يتطلب الانخراط في المشروع المجتمعي الحداثي و الديمقراطي الذي يشيد حاليا بالمغرب الوعي من طرف الجميع بالغايات والأهداف المتوخاة من هذا المشروع المجتمعي والمشاركة

الفعلية والقوية في تنفيذه مما يتطلب تأهيل الموارد البشرية لتحقيق ذلك. وهذا الأمر يضع على المنظومة التربوية تحديات جسيمة ذلك أن من بين المهام الأساس المنوطة بها هو إعداد الكفاءات اللازمة لمواجهة مختلف التحديات التي يعاني منها المجتمع.

تقرير المجلس الأعلى للتعليم

هو أول تقرير للمجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها باعتباره مؤسسة دستورية مختصة في قضايا التربية والتكوين. أنجز على مدى سنة، في إطار المهام الموكولة للمجلس طبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيمه. وهو عبارة عن دراسة موضوعية قصد تشخيص وضعية المنظومة التعليمية بمختلف مكوناتها وتقديم توصيات التطوير للجهاز الوصي.

ضعف التحكم في المعارف والكفايات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) حسب آراء مختلفة، ولاسيما في اللغات؛

صعوبات في تحقيق الوظيفة التربوية للمدرسة: محدودية ترسيخ قيم الحقوق والمواطنة واحترام الآخر؛ وبروز بعض مظاهر السلوكات اللامدنية: العنف، الغش في الامتحانات، الإضرار بالملك العام وعدم احترام الأدوار...

ضعف المردودية الخارجية للمنظومة: بطالة خريجي بعض المسالك الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وندرة الكفاءات في بعض القطاعات.

وقد خلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات يمكن اعتمادها لتجاوز بعض الاختلالات التي تعاني المنظومة التربوية ببلادناز وهي كالتالي:

إخضاع التعبئة لعملية التتبع والتقويم من أجل الرفع من فعاليتها، والتعريف أكثر بوسائلها، وتشجيع ومواكبة الفاعلين فيها

وضع تعاقد ثقة وارتقاء مع هيئة التدريس. تعاقد يرتكز على ثلاثة مقومات متكاملة:

دينامية للحوار الاجتماعي المنتظم بين قطاعات التربية والتكوين والفرقاء الاجتماعيين، مع الحرص على مصلحة التلاميذ وعلى حقهم في تعليم جيد؛

النهوض بمهنة التدريس ومهنتها وتثمينها، وحفز المدرسين وتكوينهم، وتحسين ظروف عملهم، وإعادة الاعتبار اللازم لسلطتهم التربوية؛

الالتزام المشترك بأهداف محددة، ملموسة وقابلة للتقويم من أجل تحسين أداء منظومة التربية والتكوين.

مجهود مالي إضافي: نحو اعتماد قانون إطار وصندوق لدعم التعليم المدرسي

إمداد المدرسة بالوسائل والإمكانات الضرورية لنجاحها؛

جعل الإنفاق التربوي استثمارا أساسيا وحاسما في المستقبل؛

إحداث آلية خاصة للتمويل والبرمجة ضمن ميزانية الدولة بأهداف محددة وببرمجة دقيقة للعمليات والوسائل؛ بغية استقطاب تمويل إضافي لصالح المنظومة، يعزز الموارد الحالية.»

آليات إنجاز المخطط الاستعجالي

وسعيا إلى تحقيق فعالية قصوى لهذا البرنامج، تم تبني منهجية عمل جديدة، تتجاوز صيغ التدبير السابقة، وتعتمد مكونات أساسية تتدرج كالتالي:

- «تحديد برنامج طموح ومضبوط في أدق تفاصيله: يتضمن تحديد مجالات التدخل، مع تدقيق المشاريع،

وبلورة مخططات العمل، وضبط الجدولة الزمنية للإنجاز، وتوفير الموارد التي ينبغي تعبئتها؛

- اعتماد نهج تشاركي: يرتكز على إشراك مجموع الفاعلين الأساسيين داخل منظومة التربية والتكوين

في إنجاز وتطبيق البرنامج الاستعجالي؛

- الانخراط القوي للفاعلين في الميدان: لضمان تطبيق الإجراءات المحددة بصورة تعتمد مبدأ القرب، بغاية إعطاء النفس الجديد للإصلاح بعدا عمليا وملموسا؛
- وضع عدة للتتبع عن قرب: تسمح بالمواكبة الدقيقة لكل العمليات المرتبطة بتطبيق البرنامج

الاستعجالي.

- وضع أرضية لتدبير التواصل والتعبئة: لتحقيق التغيير المنشود على كل مستويات المنظومة ضمانا

لانخراط الجميع.

و تقدم هذه الوثيقة صيغة تركيبية لمكونات مشاريع البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة الإصلاح، التي تعتمد مقاربة منهجية، تتمفصل في مشاريع، تمت هيكلتها في جدادات مبسطة، تتضمن ثلاثة مكونات :

- تذكير بالمبادئ الموجهة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبأهم المكتسبات المحققة؛
- استعراض مختلف المشاريع المحددة والتدابير الخاصة بها، بعد التذكير بأهم عناصر تشخيص الوضعية الراهنة؛
- تقديم العدة التدبيرية والإجراءات اللازمة لضمان قيادة المشاريع عن قرب، في مرحلة الإنجاز.

نتائج أولية للمخطط الاستعجالي:

لم يتم تقديم نتائج المخطط الاستعجالي بشكل واضح وإجمالي ذلك أن المخطط في بداية تنفيذه. وهكذا سنكتفي بعرض المعطيات التي قدمها الوزيرين المسؤولين عن قطاع التربية والتكوين في اجتماعات المجالس الإدارية لبعض الأكاديميات المنعقدة في نهاية السنة الدراسية 2009 – 2010. وسنقتصر في هذا الصدد على أكاديميتي مراكش تانسيفت الحوز وبني ملال-أزيلال.

في مراكش استعرضت كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، أهم هذه المؤشرات التي تهم بالأساس ارتفاع عدد المتمدرسين بما يناهز 143 000 تلميذة وتلميذ، وتحسن مؤشرات التمدرس حسب الفئات العمرية، وتراجع ظاهرة الهدر المدرسي بتقليص عدد المنقطعين بما يفوق 56 000 تلميذة وتلميذ.

وفي ما يخص مؤشر التوجه نحو الشعب العلمية، أشارت السيدة العبيدة إلى أن هذا المؤشر عرف تحسنا ملموسا بدوره، حيث انتقلت نسبة التوجه نحو الشعب العلمية والتقنية من 56،4% إلى 58،1% في 2009/2010، إضافة إلى تحسن ملموس في نسب ومعدلات النجاح في الامتحانات المدرسية، وعلى رأسها امتحانات البكالوريا، حيث انتقلت النسبة الإجمالية للنجاح من 42،54% سنة 2009 إلى 49.08% هذه السنة، و بلغت نسبة النجاح لدى المدرسين 51.67% مقابل 45.02 % في السنة الماضية، معتبرة أن هذه النتائج المسجلة هذه السنة قياسية منذ تنظيم امتحانات البكالوريا في صيغتها الحالية ابتداء من الموسم الدراسي 2002-2003 في ظل أجرأة مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وفي سياق تعليقها على المؤشرات المسجلة في جهة مراكش تانسيفت الحوز، والتي أكدت بصددها السيدة كاتبة الدولة أنها ما زالت دون المعدلات الوطنية باستثناء نيابة مراكش، التي توجد في وضعية أفضل من المعدل الوطني ، سواء تعلق الأمر بنسب التمدرس، أو بنسب الاكتظاظ، أو بمؤشر المساواة بين الجنسين، أو بمؤشر المساواة بين الوسطين، دعت السيدة لطيفة العبيدة، كافة الفعاليات بالجهة كلا من موقعه، إلى تكثيف الجهود وتسريع وتيرة العمل، ومضاعفة التعبئة والانخراط، والانكباب على المؤشرات المسجلة على مستوى هذه الأقاليم وعلى مستوى جماعاتها، وتناولها بالدرس والتحليل، لتعرف مصادرها وأسبابها، وذلك للتمكن، تقول السيدة كاتبة الدولة، من تجاوز التأخير الذي راكمته هذه الأقاليم، ورصد المناطق ذات الأولوية، ومحاصرتها، وابتكار مقاربات وصيغ جديدة للتدخل فيها، حتى نكون في الموعد مع ما سطره البرنامج الاستعجالي من أهداف، وتحقيق المزيد من المكتسبات لفائدة مدرستنا ومستقبل بلدنا.

في بني ملال: دعا السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، جميع الفاعلين إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين وتطوير المنظومة التربوية المغربية للوصول بها إلى مرحلة الاستقرار ونقطة اللاعودة، من خلال تثبيت دعائم الحكامة القائمة على ترسيخ المسؤولية عبر اعتماد نهج التدبير بالمشروع، وتحفيز الموارد البشرية عبر الاهتمام بتطوير قدراتها التدبيرية وتشجيع الاستحقاق والتميز، وتعزيز التعبئة والشراكة عبر تقوية الانخراط في الإصلاح والالتفاف حول المدرسة المغربية.

وركز السيد أخشيشن في كلمته الافتتاحية، بمناسبة ترؤسه أشغال الدور التاسعة للمجلس الإداري لأكاديمية تادلة أزيلال بمدينة بني ملال يوم الجمعة 23 يوليوز 2010 ، على استعراض عناصر الحصيلة الوطنية للموسم الدراسي الحالي، الذي يعتبر أول موسم في ظل تنزيل البرنامج الاستعجالي 2012/2009، من حيث المحاور الثلاثة: توسيع العرض التربوي ومواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية وتطوير النموذج البيداغوجي.

فمن حيث توسيع العرض المدرسي، ومقارنة بالموسم الدراسي 2009/2008، أكد السيد الوزير أن شبكة المؤسسات التعليمية العمومية برسم الموسم الدراسي الحالي عرفت توسعا ملحوظا بإحداث 168 مؤسسة تعليمية جديدة، منها 61 بالوسط القروي.

وبخصوص تأهيل الفضاءات التعليمية، أشار السيد الوزير إلى أنه تم تأهيل الفضاءات التعليمية ل 442 مؤسسة، من أصل حوالي 2781 مؤسسة خلال الموسم الدراسي الذي نودعه، والعمل جاري لإنجاز تأهيل 229 داخلية بشراكة مع السلطات المحلية والجماعات المحلية.

كما تم ربط مجمل المؤسسات التعليمية بالماء، حيث انتقلت من 38% سنة 2008 إلى 63.8% سنة 2009، وبلغت نسبة الربط بالكهرباء 82.2% في نفس السنة مقارنة مع 50% لسنة 2008. وفيما يخص الصرف الصحي، فقد بلغت نسبة الربط 45.6% مقابل 26% سنة 2008.

في ما يخص مواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية لتشجيع التمدرس والحد من ظاهرة الانقطاع الدراسي، أبرز السيد الوزير أن المجهودات غير المسبوقة التي تبذلها الوزارة من أجل بلورة المفهوم الجديد للعرض المدرسي في الميدان، سواء عبر دعم خدمات المطاعم والداخليات المدرسية كما وكيفا، أدت إلى الرفع من قيمة منحة الداخلية من 700 درهم للتلميذ عن كل ثلاثة أشهر إلى 1260 درهم، كما تم توسيع قاعدة المستفيدين من المبادرة الملكية «مليون محفظة، بمضاعفة أعدادهم بأزيد من ثلاث مرات، لتصل هذه السنة إلى 3.677.000 تلميذة وتلميذ، ويندرج في نفس السياق، يضيف السيد أخشيشن، «برنامج تيسير» للدعم المادي المباشر للأسر، الذي أسفر في سنته التجريبية الأولى، على مستوى بعض الجماعات، على نتائج مشجعة، حيث تزايد المسجلون الجدد بنسبة 25%، وعدد التلاميذ بنسبة 10.5%، في حين انخفضت نسبة الهدر المدرسي بهذه المناطق إلى 1.4% مقابل 5.5% على الصعيد الوطني، وهو ما حدا بالوزارة، يؤكد السيد الوزير، إلى الرفع من عدد المستفيدين من البرنامج، لينتقل من 500 79 تلميذة وتلميذ في السنة الماضية إلى حوالي 000 280 تلميذة وتلميذ هذه السنة.

وفي سياق تطوير النموذج البيداغوجي للمدرسة المغربية ، أكد السيد أحمد أخشيشن أن الوزارة عملت على أجرأة جزء هام من المستجدات التربوية أهمها استقبال الفوج الأول من «جيل مدرسة النجاح»، الذي يتعين علينا مواكبته لتمكين جميع تلميذاته وتلاميذه من إنجاز مسار دراسي بدون تكرار أو انقطاع. و إرساء بيداغوجيا الإدماج على مستوى السلك الابتدائي باعتبارها إطارا منهجيا لأجرأة المقاربة بالكفايات، استعدادا لتعميمها على الصعيد الوطني في أفق 2011/2010 ، ووضع استراتيجية وطنية لإرساء مشروع المؤسسة للنهوض بمجال الحياة المدرسية حيث تم في هذا السياق ، تحويل منح مالية بقيمة حوالي 000 50 درهم لفائدة جمعيات دعم مدرسة النجاح لكل مؤسسة، لتمكينها من هوامش إضافية تعزز صلاحياتها، وتدعمها في إنجاز مشاريعها، إذ بلغت نسبة المؤسسات التعليمية، يؤكد السيد الوزير، المستفيدة من التحويل المالي 91% بمجموع الأسلاك التعليمية، في حين بلغت نسبة مشاريع المؤسسة التي تمت المصادقة عليها 97%.

وبخصوص الزمن المدرسي، فأكد السيد الوزير على أن الوزارة بادرت إلى تكوين فرق

مختصة لمقاربة هذا الموضوع من خلال مقاربتين، إحداهما مؤسساتية انصب الاهتمام فيها على تأمين الزمن المدرسي للمتعلمين وضمان سير المرفق العام. والأخرى تربوية تسعى إلى تنظيم الزمن المدرسي في مختلف مراحل السنة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المناخية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية لجميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية.

وبخصوص نتائج الامتحانات الإشهادية الوطنية، فقد نوه السيد الوزير بالتحسن الملموس في نسبة النجاح في الدورتين العادية والاستدراكية لامتحان الباكالوريا،إذ بلغ عدد المدرسين الناجحين 130024، مسجلين بذلك نسبة نجاح استثنائية غير مسبوقة في تاريخ المنظومة بحصول 51.68 % من المتمدرسين على شهادة الباكالوريا. كما بلغت النسبة الإجمالية للنجاح الخاصة بالمتمدرسين والأحرار، هذه السنة % 49 مقابل 42.54% في السنة الماضية، بعدد إجمالي للناجحات والناجحين وصل إلى 136833 مقابل 104111 برسم السنة الفارطة، بزيادة 32722 ناجح وناجحة، أي بنسبة تطور قياسية بلغت31.4% .

المراجع المعتمدة:

لحسن مادي، المخطط الاستعجالي دعامة لتحقيق مدرسة النجاح، مجلة علوم التربية، العدد الثاني والأربعون، يناير 2010.

التقرير الوطني الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها الصادر من طرف المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008.

التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي، 2009 -2012 ،منشورات وزارة التربية الوطنية.

التقرير الملخص للبرنامج الاستعجالي 2009 - 2012 منشورات وزارة التربية الوطنية.

التقرير التركيبي حول خمسين سنة من التنمية البشرية بالمغرب الصادر سنة 2005.